

حكايكا

معتمد يسرق رواتب المعلمين ويهرب

محمد راكان مصطفى

بين التقرير التحقيقي التمهيدي رقم ٥ م. ح (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) والمعد بناءً على مطالعة مدير فرع الجهاز المركزي للرقابة المالية في حلب رقم ١٠٦/ص.س/٥٢/ المتضمن نتائج التحقيق في المخالفات المرتكبة لدى مديرية تربية حلب، مسؤولة لمعتمد الرواتب لدى مديرية تربية حلب عن احتلاس مبلغ ٧,٦ ملايين ليرة سورية، ومن ثم التواري عن الأبطال.

وأوضح التقرير أن هذا المبلغ عبارة عن رواتب وتعويضات للمعلمين غير مسددة لهم وغير مودعة لهم أمانات لدى الدوائر المالية المختصة، مع الإشارة إلى أنه صدر بحق المذكور القرار رقم ٣٨٤٧ واعتباره بحكم المستقيل. ما يلزم لترميم الجنتة المشكبة بالقرار رقم ٤٢٢ والمؤلفة من ستة أعضاء ومهمتها تدقيق قيود المعتمدين والكشف عن الحسابات عند المعتمدين، والتي كان يرأسها بنفسه حيث تعذرت أعمالها بسبب إيقاف اثنين من أعضائها ونقل عضوين آخرين إلى دوائر أخرى، ولم يتم تشكيل لجنة أخرى لمدة قاربت شهر ما أفسح المجال لدى المعتمد باختلاس المبالغ المذكورة نتيجة احتفاله بالمبالغ المالية لعدة أشهر وعدم متابعتها لإيداع هذه المبالغ بحساب الأمانات لدى الدوائر المالية المختصة، إضافة إلى مسؤولية المعتمدين لدى مديرية تربية حلب عن عدم توثيق ديون

الرواتب التي اعترفوا بها تجاه المعتمد المتواري عن الأبطال. وانتهى التقرير إلى اقتراح بإحالة المعتمد على القضاء المختص بجرم اختلاس المال العام وفقاً لأحكام المادة رقم ٨ من قانون العقوبات الاقتصادي لعام ٢٠١٣، ووضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمعتمد وزوجته تأميناً بمبلغ ٧,٦ ملايين ليرة سورية مع الفوائد القانونية إضافة إلى ما يظهر من مبالغ مستقبلاً.

كما اقترح التقرير فرض عقوبة الحسم من الأجر الشهري المقطوع بنسبة ٥٪ لمدة ستة أشهر بحق معتمد الإدارة لما نسب إليه من مخالفات في متن التقرير وتحت طائلة الإبعاد في حال التكرار، وفرض عقوبة الحسم من الأجر الشهري المقطوع بنسبة ٣٪ لمدة ستة أشهر بحق المعتمدين لدى مديرية التربية.

كما طلب الجهاز في تقريره إلى مديرية تربية حلب وجوب التقيد بالأنظمة المالية النافذة لإيداع مستحقات العاملين المصروفة وغير المسددة لهم في حساب الأمانات لدى الدوائر المالية المختصة وذلك بعد اقتضاء ١٥ يوماً على صرفها أصولاً، وتفعيل دور اللجان المشكلة في مديرية تربية حلب والتي مهمتها الجرد والتدقيق والكشف على جداول المعتمدين وتقديم نتائج أعمالها بشكل دوري وإبلاغ مدير تربية حلب.

وطلب الجهاز إلى المحامي العام بطلب ضمن الموضوع إلى إضارة الدعوى المنظورة بحق معتمد الرواتب لدى المديرية برقم أساس ٨٧٣ لعام ٢٠١٦.

فادي بك الشريف

أصدر وزير النقل المهندس علي حمود قراراً سمح بموجبه تسجيل سيارات الركوب الصغيرة السياحية سواء كانت حديثة غير مسجلة أصولاً أم مسجلة بالفائة الخاصة أو الخطوط الخارجية بين المحافظات أو إلى خارج القطر، وذلك لتلبية لشريحة كبيرة من المواطنين وضرورة استفادتهم من المركبة التي يملكونها.

وفيما يخص التسجيل على الخطوط الداخلية، نص القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة، ألا تزيد ستة صنع لدى السيارة عند تسجيلها بالفائة العامة عن ١٢ سنة، وألا تقل سعة محركها عن ١٣٥٠ سم³ للسيارات السياحية المستوردة، و١٣٠٠ سم³ للسيارات المصنعة محلياً، وفيما يخص التسجيل على الخطوط الخارجية، نص التعميم على ألا تزيد سعة محركها عن ١٩٥٠ سم³، واشترطت وزارة النقل في السيارات المذكورة، توفر صندوق أمتعة على أن يكون منفصلاً عن كيبان الركاب للسيارات السياحية العادية، وضمن كيبان الركاب للسيارات الحقلية والهاتشباك، بحيث لا تقل هذه المسافة عن ٥٠ سم تقاس بين ظهر المقعد الخلفي والباب الخلفي من الداخل، وفي حال عدم تحقيق المسافة المطلوبة ٥٠ سم، كما تتوفر إمكانية إزالة المقعد الخلفي القابل للطي والتي هي الأساس قابلة للطلي،

السماح بتحويل السيارات الخاصة إلى عامة

مدير النقل الطرقي لـ«الوطن»: تحديث أسطول نقل الركاب من السيارات السياحية «العمومي».. وتبسيط تسجيل السيارات

بقية رسوم تجاوزت ١٧ مليار ليرة.. أكثر من ١٦٥ ألف معاملة منجزة في مديريات النقل خلال عام



باستيراد السيارات السياحية، مضيقاً إن هذا الإجراء له أهمية في تحديث أسطول نقل الركاب في السيارات السياحية «العمومية» التي تعمل في مجال النقل المجرور.

هذا وبين تقرير وزارة النقل أن قيمة الرسوم الكلية المستوفاة عن ٢٠١٦ تجاوزت مليار و١٣٣ مليون ليرة، كما بلغ عدد المعاملات المنجزة منذ بداية العام ولغاية منتصف الشهر الماضي، ٢٥٣ للتسجيل الجديد، و١٣٤٥٦ لنقل الملكية، و١٤٦٢ لنقل القيد، و١٨١٣٠ تجديد ترخيص، على حين سجل للبدلات الفنية ١٨٧٧ معاملة، وباقي المعاملات ٦٩٢٣٢، على حين بلغ مجموع المعاملات المنجزة للعام الماضي ١٦٥٢٧٨ معاملة.

تسجيل السيارات واستبدالها من الفئة الخاصة إلى العامة. وأضاف أسعد: إن قرار الوزير أعطى أريحية كبيرة بإمكانية شراء سيارات سياحية لا يزيد عمرها على ١٢ سنة بدلاً من ٨ سنوات فيما يخص الخطوط الداخلية، و١٠ سنوات بدلاً من ٨ سنوات بالنسبة للخطوط الخارجية، وللقرار أهمية في تخفيف الأعباء على المواطنين، وتبسيط إجراءاتهم في مديريات النقل.

وبين مدير النقل الطرقي أن جميع السيارات السياحية الموجودة حالياً هي موديل ٢٠١١ وما دون، ولا يوجد أي سيارة سياحية حديثة مسجلة لدى مديريات النقل خلال الأزمة، ولا سيما في ظل عدم السماح

خارجي آخر، وفي هذه الحالة تطبق عليها التعليمات، كما أن سعة سيارات الركوب الصغيرة السياحية سواء كانت حديثة غير مسجلة أصولاً أم مسجلة بالفائة الخاصة والخطوط الخارجية بين المحافظات أو إلى خارج القطر، هي سعة المحرك عند تسجيلها لأول مرة لدى مديريات النقل ولا يسمح بتبديل المحرك بمحرك تقل سعته عن هذه السعة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف مدير النقل الطرقي في وزارة النقل محمود أسعد أن هذا الموضوع جاء ضمن حزمة الإجراءات التي وجه وزير النقل باتخاذها، ومتابعته المستمرة لشكاوى الكثير من المواطنين، على صعيد تبسيط عملية

اعتبارها مقاعد غير مريحة للرسوم لمسافات طويلة، مع الحفاظ على الرسوم المالية كاملة حسب عدد المقاعد الواردة من بلد المنشأ.

ويسمح بتبديل السيارات السياحية المسجلة لدى مديريات النقل بالفائة العامة القديمة غير الخاضعة لرسوم الاستبدال رقم ٦٠ لعام ٢٠١١ بسيارة أخرى، وتطبيق الشروط الواردة سابقاً عند تسجيل السيارة الجديدة من السيارة القديمة المبدلة، كما تسجل السيارة المبدلة من السيارة القديمة المبدلة باسم المالك نفسه وفي مديرية النقل نفسها. ويتبقى السيارات العاملة في النقل الخارجي، على وضعها الراهن إلا إذا رغب ملك السيارة بتغيير خط سير سيارته إلى خط

الآبار المخالفة تخفض غزرات الينابيع وتهدد مياه الشرب في درعا

درعا - الوطن

استغل ضعف النفوس في المناطق الساخنة من محافظة درعا الأحداث الجارية وقاموا بحفر المئات من الآبار الزراعية المخالفة بشكل استنزف المياه الجوفية وخفض غزرات الينابيع التي تعد مصدراً رئيسياً لمياه الشرب، وأوضح مصادر محلية لـ«الوطن» أن عمليات الحفر استشرت إلى حد كبير وأصبح لدى كل شخص مقدر ولو لم تتجاوز مساحة أرضه ٥ دونمات بئر مياه يقوم بضمان الأرض المجاورة له وزراعتها بنفسه أو يبيع المياه لأرض أخرى مقابل مبالغ مالية كبيرة، حتى أن عدداً ليس بالقليل قام بحفر آبار ضمن حدائق منازلهم من أجل بيع المياه منها للصهاريج الجواله.

وقد أكد مدير الموارد المائية بدرعا المهندس عكاش العلوه لـ«الوطن» حدوث ذلك، مشيراً إلى خطورة هذه الظاهرة وتسببها بمشكلات لا تحمد عقبها على مياه الشرب، كونها تستنزف بشكل جاش المخزون الجوفي وتخفف غزرات الينابيع التي تعد المصدر الأول والأساسي لمياه الشرب في المحافظة، ومثاله نبع المزيريب الذي انخفضت غزراته منذ بدء الأحداث إلى أن تقل بمقدار النصف تقريباً.

مبيئاً أن نشفي هذه الظاهرة يتم في المناطق الواقعة خارج السيطرة التي لا يستطيع عناصر الضابطة العدلية المكلفة وفق التشريع المائي بلوغها لرصد وتحري عمليات الحفر وردع المخالفين ومصادرة المخالفات.

وأكد العلوه أنه فور عودة الأمن والاستقرار لتلك المناطق سيمارس إلى تطبيق القوانين النافذة بحق جميع المخالفين، علماً أن عدد الآبار الزراعية المرخصة لغاية العام الفائت بلغت ٣٤٨ بئراً تروى ١٧٥١٢ هكتاراً وتلك المرصحة عنها للتسوية ١٢٩٣ بئراً تروى ٥١٧٣ هكتاراً، على حين لا تتوافر أي إحصاءات للآبار التي حُفرت خلال سنوات الأحداث لعدم إمكانية بلوغ مناطق تواجدتها لكنها بأعداد كبيرة، وتم في العام الماضي تجديد رخص ٤٠ بئراً ومنح أمر حركة لتعزيم وصيانة ٩ آبار وحفر ٥ بئد معطلة و٩ جديدة و٩ رخص استمرار للقطاع الخاص ورخص حفر ١٤ بئراً حكومية.

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من التجمعات السكانية في المحافظة وفي مقدمتها مدينة درعا تعاني من عدم توافر مياه الشرب بالقدر الكافي نتيجة اعتداءات المجموعات المسلحة على مصادرها وخطوط جرهما الرئيسية بهدف إي المزروعات، وكذلك اعتداؤها على التيار الكهربائي الذي يغذي محطات ضخها ما يتسبب بتوقفها وتعطلها لفترات ليست بالقليلة وبشكل متكرر، وذلك ما يربط على الجهات المعنية أعياه إضافية ومجهدة لتأمين الحد الأدنى من احتياجات المواطنين لمياه الشرب من الآبار المتاحة في مدينة درعا.

رحلات السورية يومياً من دمشق إلى القامشلي وبالعكس بالترفة الرسمية للذكرة

أجنحة الشام لم تنفذ وعودها... رحلة واحدة من أربع رحلات



الحسكة- دحام السلطان

أكد المستفيدين من طلاب الجامعات أنه قد تم تأمين رحلة سفر مجانية من مطار اللاذقية إلى القامشلي حملت على متنها ١١٩ ركاباً من طلاب الجامعات، على حين إن رحلات طيران شركة (أجنحة الشام) اقتصرت على رحلة واحدة فقط (ماجورة) بتاريخ يوم الثلاثاء الواقع في ٢١ شباط الماضي من أصل أربع رحلات، واستفاد منها يومها ١٥٠ ركاباً فقط، وبقي بدمتها ثلاث رحلات من الدين المترتب عليها!

يأتي هذا الإجراء في ضوء وعود وزير النقل الشهر الماضي، لإيجاد حلول إسعافية تقضي بحل مشكلة سفر أبناء الحسكة والمنطقة الشرقية السوريين الوافدين إليها، بالطيران في ضوء الحصار البري المفروض على المحافظة بفعل المجموعات الإرهابية المسلحة، وما أكده أمين فرع الحزب بالحصكة سليمان الناصر، أن وزير النقل وجه بتأمين أربع رحلات طيران إضافية من مطار اللاذقية إلى مطار القامشلي خلال تلك الفترة، إضافة إلى رحلة مجانية عبر شركة (فلاي داما).

ويهدف حل مشكلة أكثر من ١٥٠٠ طالب جامعي من أبناء محافظة الحسكة والمنطقة الشرقية، الذين لا يزالون ينتظرون الحجز عبر شركات الطيران للعودة إلى أهلهم ونوهم. أصبحت مشكلة سفرهم بالطيران من مطاري دمشق واللاذقية إلى مطار القامشلي تستوجب الحل، بعد أن أصبحوا عرضة للإبزاز من المسامرة. في الوقت الذي يشير فيه أصحاب الحاجة إلى أن أرقام تذاكر السفر سجلت معدلات جديدة تجري بخلاف العادة والسعر المتعارف عليه بالشكل الطبيعي بما فيها السفر عبر طيران القامشلي إلى مطار دمشق بطيران (اليوشن) إلى غير رجعة بمساعي محافظ الحسكة جايز الحدود الموسى منذ أكثر من أربعة أشهر، الذي أوجد الحلول لهذه المعضلة بتأمين سفر لمن يقرب من ٣٠ مسافراً يومياً.

وفي سياق مختلف بينت مديرية مكتب السورية للطيران نوال الحسين أن رحلات السورية مواظبة على سيرها بشكل يومي من مطار دمشق إلى مطار القامشلي وبالعكس، ووفق التعرفة الرسمية للذكرة التي صدرت مؤخراً، من الشركات الوطنية تعزيم عملية التعاون في بنسب متفاوتة، لأعضاء مجلس الشعب والعاملين في الشركة السورية للطيران بنسبة ١٠٠٪، و٦٠٪ للعسكريين و٥٠٪ للمعوقين وذوي الشهداء و٢٥٪ للطليلة.

وقالت: في ظل ظروف الأزمة الرامته والحصار البري المفروض على المحافظة، كنا قد طلبنا من الشركات الوطنية تعزيم عملية التعاون في خدمة المواطن بتكثيف عدد رحلاتها للمساهمة في رفع كتحف عن الشركة السورية للطيران، للوقوف إلى جانب الطلبة المتابعة تحصيلهم العلمي والمرضى لتلقي العلاج ولذوي الشهداء أيضاً، انطلاقاً من الدعم الحكومي للاتناهي الذي لفته الشركات الوطنية من وزير النقل برفع الرسوم المترتبة عليها لتقديم (الخدمات الأرضية) مجاناً في المطارات.

مسابقة التربية بدل متسرب وملء شواغر تربية اللاذقية لـ«الوطن»: المسابقة «لم تظلم اللاذقية»

المصدر أنه «لو وزعت الوزارة في المسابقة الأخيرة عدد المقاعد بين ١٠٠ ديانة و١٠٠ الأخرى لما أحسن هؤلاء الشباب بالتمهيش».

وحصول المدرسين الوافدين، أكد المصدر أن المديرية وبعد «تحديد مركز عمل» للمدرسين من المحافظات الأخرى صار لديها اكتفاء ذاتي بجيش الاختصاصات كالتاريخ والجغرافيا واللغة الإنكليزية وملات شواغر بنسبة ٦٠ - ٧٠٪ بعد أن سمح لهم بالنقل الدائم للاذقية لمن أتم منهم ٥ سنوات ضمن المحافظة للتحقق من سبب «تمهيش» خريجي المحافظة بعد انتظارهم لسنوات هذه المسابقة، أكد مصدر في المديرية فضل عدم ذكر اسمه لـ«الوطن»، أن المديرية طالبت بأكبر من هذا العدد ولكن الوزارة قررت شيئاً آخر

بعد الدراسة الميدانية، موضحاً: خلال الشهر الماضي قدمت تربية اللاذقية جدولاً بعدد المدرسين الذين تحتاجهم المحافظة بشكل عام وكان العدد يحدود ٤٠٠ منهم ١٠٠ باللغة العربية - ١٣ لغة روسية - ٢٠٠ ديانة - أعداد منفرقة باختصاصات العلوم والكيمياء)، لتأتي على إثر المديرية ورأت بأن النقص الحاصل للمدرسين الحاليين العاملين ضمن المحافظة مبررة ذلك بأن ما يحصل في اللاذقية هو سوء توزيع وليس نقصاً بالعدد بل بعد حساب ساعات التدريس ونصاب المدرس بالأسبوع ١٩ ساعة يتم تقسيمها على عدد المدرسين العاملين، وبناء على المجموع تم تحديد حاجة المحافظة حسب اللجنة الوزارية، ورأى

المصدر أنه «لو وزعت الوزارة في المسابقة الأخيرة عدد المقاعد بين ١٠٠ ديانة و١٠٠ الأخرى لما أحسن هؤلاء الشباب بالتمهيش».

وحصول المدرسين الوافدين، أكد المصدر أن المديرية وبعد «تحديد مركز عمل» للمدرسين من المحافظات الأخرى صار لديها اكتفاء ذاتي بجيش الاختصاصات كالتاريخ والجغرافيا واللغة الإنكليزية وملات شواغر بنسبة ٦٠ - ٧٠٪ بعد أن سمح لهم بالنقل الدائم للاذقية لمن أتم منهم ٥ سنوات ضمن المحافظة للتحقق من سبب «تمهيش» خريجي المحافظة بعد انتظارهم لسنوات هذه المسابقة، أكد مصدر في المديرية فضل عدم ذكر اسمه لـ«الوطن»، أن المديرية طالبت بأكبر من هذا العدد ولكن الوزارة قررت شيئاً آخر

بعد الدراسة الميدانية، موضحاً: خلال الشهر الماضي قدمت تربية اللاذقية جدولاً بعدد المدرسين الذين تحتاجهم المحافظة بشكل عام وكان العدد يحدود ٤٠٠ منهم ١٠٠ باللغة العربية - ١٣ لغة روسية - ٢٠٠ ديانة - أعداد منفرقة باختصاصات العلوم والكيمياء)، لتأتي على إثر المديرية ورأت بأن النقص الحاصل للمدرسين الحاليين العاملين ضمن المحافظة مبررة ذلك بأن ما يحصل في اللاذقية هو سوء توزيع وليس نقصاً بالعدد بل بعد حساب ساعات التدريس ونصاب المدرس بالأسبوع ١٩ ساعة يتم تقسيمها على عدد المدرسين العاملين، وبناء على المجموع تم تحديد حاجة المحافظة حسب اللجنة الوزارية، ورأى

من جاور السقائين يراغ بالتقنين

إكرام عامل الشبكة يوصل المياه إلى كل منزل

لأشهر مضيقاً، إن الخلل يكمن بعدم وجود عدالة في التوزيع وسوء في الإدارة. من جهتها وحدة مياه شهبها وعلى لسان نائب رئيس الوحدة المهندس جلال الطويل الذي أكد أن الإشكالية في الحي المذكور موجودة فعلاً والحل يكمن في حفر وتجهيز بئر لخدمة الأهالي، موضحاً أن الاقتراح بحفر بئر هناك تم طرحه منذ خمس سنوات إلا أنه لم يرصد حتى تاريخه أي مبلغ لحفرها واستثمارها، مؤكداً أن المؤسسة لم تتلق أي شكوى حول آلية عمل عمال شبكات المياه في المدينة سواء في حي الصحرارى المذكور أم في أحياء أخرى.

إلى كل منزل شأنه شأن أحياء كثيرة في المدينة، مطالبين مؤسسة المياه بكف عدادات مياه منازلهم التي يبقى مؤشر الاستهلاك فيها صفراً على مدار السنة وهو دليل على عدم وصول مياه الشبكة إلى منازلهم.

وأوضح عضو مجلس المحافظة أحد قاطني حي الصحرارى إبراهيم ططح أنه قام بعرض الإشكالية مراراً وتكراراً أمام المدير العام لمؤسسة المياه مطالباً بالحل السريع وخاصة أن الحي يمتلك خزناً مياه للمؤسسة يمكن ضخ المياه إليه حين توافر التيار الكهربائي ثم توزيعه على الأهالي عبر الشبكة بعد إصلاح المولدات التي تعطلت

(نسيم الهادي - سمير الشحف....) معاناتهم مع تعبئة خزانات منازلهم وخاصة أن معظم المنازل لا يمكن تزويدها بالمياه عن طريق صهاريج مؤسسة المياه أكثر من مرة في شهر لعدم إمكانية وصول (نبريش تلك الصهاريج) إلى جميع الخزانات المنزلية وخاصة المرتفع منها، وعدم وجود حلول حقيقية لتلك القضية مستغربين تسويغات وحدة مياه شهبها غير المنطقية والتي عجزت عن حل الإشكالية في منتصف الشتاء متسائلين كيف ستكون الإشكالية في أشهر الصيف؟

ويؤكد الأهالي هناك ممن التقنهم «الوطن» أنه لو جرى إكرام عامل الشبكة في الحي لوصلت المياه

حيث لا يصل منازلهم ما يتجاوز نصف برميل أو أقل، بسبب شح المياه الأمر الذي يجبرهم الاعتماد على مياه الصهاريج المدفوعة الثمن.

أشارت أم توفيق غانم وهي ربة منزل إلى أنها تدفع شهرياً مبلغاً يزيد على ٢٠ ألف ل.س. ثمناً لصهاريج المياه، وتصل تكلفة عشرة براميل مياه وأصله إلى خزان منزلها ٣ آلاف ل.س. مشيرة إلى أن الحارة المجاورة لسكنها تصلها المياه بمعدل ساعتين كل ستة أيام، وذلك بسبب وجود عامل من عمال الشبكة يقطن ضمن تلك الحارة.

وأكد أهالي الحي (مهند العواد - بشير الطويل - أسعد نصر الله - وافي حجاب - بشار الصحراوي

السويداء - صبير صيموعة

لا تبع الماء بحارة السقائين ولكن إن استطلعت حاول أن تسكن ضمن حارتهم؟ هذا ما أشار إليه أهالي حارة الصحرارى في مدينة الشهباء التي يزيد عدد سكانها على ٥ آلاف نسمة، في شكواهم لـ«الوطن» حول آلية عمل عمال شبكات المياه في شهباء القامشيين التي فتح شبكات المياه لتزويد الأهالي بالمياه، متعبين مبدأ الخيار والفقوس في توزيع أدوات المياه، إذ يعاني الأهالي عدم وصول مياه الشرب إلى منازلهم، والتي لا تصلهم سوى مرة كل شهر أو كل ٤٠ يوماً وبمعدل ساعة ضح،